



صوت اليسار المفتوح في تونس

## المنجي الرحوي: ملف الاغتيالات أولويتي إن فزت بالرئاسة

### تونس ليست حارس أوروبا

الرحوي عبر عن تصدّر هذه الملفات لجدول أعماله في صورة توليه رئاسة الجمهورية وقال إن "الحسم في هذه الملفات وغلغها نهائيا -على الأقل إداريا- هو ضرورة وطنية لطبي الصفحات السوداء والمضي قدما نحو العملية الديمقراطية ومحاسبة المنورطين لتكون الكلمة النهائية للقضاء.. صاحب الكلمة الفصل في دولة القانون، إضافة إلى القضاء على الإرهاب ومحاضنه وتطهير البلاد من هذه الآفة في أفق خمس سنوات".

#### ملف البطالة

التشغيل والكرامة والتقدم بالوطن هي النقاط التي تضمنها كلام الرحوي حول نظراته للمستقبل التونسي في صورة بلوغه قصر قرطاج، وهي المطالب التي تتوارث على السن المواطنين والسياسيين عند كل حملة وحتى قبلها، لغة منجي الرحوي تأتي بلهجة يسارية تشهّر بالتشغيل والكرامة كسيف بتار يستعمله الرئيس لضرب الفقر وإخراج الحكومات بقترحات تدفعها إلى الاستجابة بنجاحة وتطبيق برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية تأتي بها هذه المقترحات. ويقول الرحوي إن "من السهل تشغيل 140 ألف عاطل عن العمل في تونس وذلك وفقا لدراسة قام بها المعهد العربي للمؤسسات لكن المشكلة تكمن في الكفاءة، لذلك يجب توفير رسكلة لأصحاب الشهادت بهدف تاهيلهم مع ربط التشغيل بالكوئين حتى تتقابل شفرات سوق الشغل مع شفرات أصحاب الشهادت".

ويستعد الرحوي كغيره من المترشحين لخوض الحملة الانتخابية في السباق الرئاسي السابق لأوانه، ويركز على ضرورة التواصل المباشر لرئيس الجمهورية مع المواطنين والتدخل في السياسات العمومية، وهو يعد حسب قوله "بتونس مختلفة عن تونس الحالية في سنة 2024، مع تحقيق خطوة عملاقة نحو تحقيق أهداف الثورة على أن تكون محاسبة الرئيس وتقييم عمله نهاية الولاية القادمة وفقا لمبادئ الديمقراطية".

## من هو المرشح للرئاسة المنجي الرحوي

من المعهد الوطني لتقنيات الاقتصاد والحاسبة بباريس والشهادة العليا للمحاسبة والتصرف بمرسيليا. عمل منجي الرحوي كموظف بالبنك الوطني للفلاحة وكان ناشطا في المجال النقابي والسياسي حيث انضم إلى "الوطنيين الديمقراطيين"، وقد تعرض للسجن سنة 1982 بتهمة التحريض على الفوضى، وانضم إلى حركة "الوطنيين الديمقراطيين" منذ مارس 2011 وهو النائب الوحيد عن الحركة داخل المجلس الوطني التأسيسي آنذاك، كما أنه نائب البرلمان عن كتلة الجبهة الشعبية الثانية التي تأسست بعد حل كتلة الجبهة الشعبية بالبرلمان التونسي.

قبلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس الأربعاء 14 أغسطس الجاري، ملفات 26 مرشحا، من أصل 97 ملفا، للتنافس على الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها. من ضمنها ملف المرشح اليساري منجي الرحوي عن حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، الذي يعد حال فوزه بكرسي قرطاج بالحسم في ملف الاغتيالات السياسية والجهاز السري المثير للجدل، إضافة إلى تقديمه رؤية جديدة في ما يخص السياسة الخارجية.

تونس - يعتبر المرشح للانتخابات الرئاسية التونسية المنجي الرحوي أن رئيس الجمهورية لا يمثل شخصي الأمر الذي يدفع صاحب المنصب -حتى إن كان هو نفسه الرئيس القادم- إلى تغيير اختياراته الشخصية مقابل الاختيار الوطني، لكنه يؤكد على تمسكه، حسب رأيه، بضرورة اعتذار فرنسا لتونس ودفع تعويض مقابل سنوات الاستعمار المباشر، كما يشدد على أن تونس ليست حارس أوروبا، ويذكر بضرورة لعب تونس ودول الجوار دورها الطبيعي والمسؤول في الملف الليبي باعتبار الشؤون الخارجية من صلاحيات المنصب الذي يرثونه إلى توليه.

ويقول الرحوي إن التقدم للسباق نحو الرئاسة ليس استجابة لحلم شخصي بل هو نتيجة تراكم للمجهودات المبذولة في العمل، باعتبار أن رئاسة البلاد ليست مهمة صعبة، فيما تم طرح ترشحه داخل الجبهة الشعبية وحزب "الوطنيون الديمقراطيين الموحد" استنادا إلى مبدأ الشخصية السياسية الأجدد والأكثر حضورا ليتم جمع أكثر من 3500 ترقية شعبية في جهة غار الدماء، وحوالي 7000 ترقية شعبية في مدينة جنودية من 10000 ترقية لازمة للترشح.

وفي النهاية تم اللجوء إلى التزكيات البرلمانية لربح الوقت. أما العدد الذي تم الحصول عليه من التزكيات الشعبية في محافظة جنودية فقد كان البطاقة اللازمة لتعزيز حظوظه في الانتخابات الرئاسية والاستثمار ما تراكم من رصيد عملي وسلوكي خاصة وأن هذا الرصيد جاء بعد تولي منصب رئيس لجنة المالية بالبرلمان التونسي وسنوات العنوية في البرلمان الأفريقي مما وفر خلفية اعتبرها الرحوي هامة للانطلاق نحو قصر قرطاج، لما توفر له من معرفة شاملة بعد توموقعه في مفترق طرق وطني (لجنة المالية) تلتقي فيه المصالح وتفترق، مع علاقات خارجية وثقة في النفس لحدّ الأضرار إلى ما وراء الصحراء.. نحو أفريقيا.

#### برنامج السياسة الخارجية

بخصوص السياسات الخارجية للبلاد وخاصة منها علاقة تونس بأوروبا، يقول الرحوي إن "تونس ليست حارس أوروبا، وليست السد بين المهاجرين غير الشرعيين وأوروبا، فتونس لن تكون حارسا لأوروبا لكنها معنية بحراسة حدودها البحرية وتطوير قطاعات الدفاع والأمن إضافة إلى الاقتصاد". كما ذكر الرحوي بسنوات الاستعمار الفرنسي لتونس وقال إن "تونس عانت مدة طويلة من الاستعمار المباشر من قبل فرنسا، وهو الشيء الذي سبب تدهورا لحالة البلاد الرثة -حينها- اقتصاديا واجتماعيا، ولهذا فإننا سنطالب فرنسا

لعبية التوريط متبادلة بين المثقف والسياسي، ولا أحد من هذين الإثنين في حل من الثاني، ذلك أن المصلحة سيدة الموقف والحسم، فلا أحد من هذين القطين بريء من هذه المجازفة، دليل أن الجماهير، وعند خلع كل حاكم، تلعب البطانة والمستشارين قبل ولاء الأمر والمثقفين.

الأمر يختلف في الغرب الأوروبي عن هذا التطاول غير محمود العواقب بين المثقف والسياسي، فالكل هناك يعرف حجمه، قيمته وديوره دون طمع أو استقواء، فالمثقف جاك لونغ، في فرنسا مثلا، رضي بأن يكون وزير ثقافة، ويشغل على مشروع، دون أن يطمح إلى الرئاسة، أما الرئيس فرنسوا ميتران، فضفى في طموحه السياسي مضحيا بقدراته الهائلة كمثقف لا يشق له غبار.

الحقيقة أن العالم العربي لم يشهد ما شهدته أوروبا من تحولات اجتماعية وفكرية رافقتها تغير في تحديد مفاهيم المثقف، وينبغي أن نعترف بأنه لم تحدث لدينا ثورات بورجوازية تحررية على الإقطاع والسلطة الحاكمة باسم الدين، ولا أيضا، ثورات صناعية وعلمية، ولم يشهد عصورا تنويرية يمكن التأسيس عليها في استنباط قيم الفصل بين السلطات، إنه مبدأ احترام الوظائف والمواقع الذي نقتنقه، وثقافة واضحة في أخلاقيات عدم التعدي وحضر الأنف في ما يمكن أن يشغله غيرك، بالإضافة إلى وعي جديد بتغيير المعطيات السياسية والثقافية والتكنولوجية، فالتطورات السريعة التي تحصل باستمرار في المشهد العالمي بعد ثورة المعلومات الكبيرة بعد أن ظهر لاعبين جدد لهم قدرة مهمة وبارزة في التغيير، مثل أصحاب الشركات العملاقة: أبل، مايكروسوفت، فيس بوك، وغيرها.

وفي هذا الصدد يتساءل الكاتب حسن العاصي، عن أي يؤثر في الواقع أكثر، بيل غيتس ومارك زوكربيرغ وأمثالهما، أم جون بول سارتر ونعوم تشومسكي وإدوارد سعيد وغيرهم من كبار المفكرين الإنسانيين؟ وبالعودة إلى النموذجين الغربيين في علاقة المثقف بالسياسي في دولتي "الربيع العربي" تونس ومصر، نجد أن تبادل الأدوار بين العصا والجزرة، لم يتغير، فالمثقف التونسي ازداد رغبة إرادته أو حاجة مادية واضحة، في حين أن مثقفين من مصر، قد ازداد خوفهم من العصا، أكثر من رغبتهم في الجزرة، ولنفس الأسباب، في ظل ما يظهر من تضيق على الحريات، ربما بالغت وسائل إعلام غربية في الحديث عنه، لكنه حقيقة معيشة، وقد يبدو من الصعب الحسم في تبريرها.

الأمر الذي قد يقدره المراقبون والمتابعون لمواقف المثقفين في كلا البلدين، هو التصدي للإرهاب والقوى الظلامية التي تهدد أمن وحريات المجتمع المصري والتونسي، لكن مثقفي تونس أكثر "مكرا" من أقرانهم المصريين، ذلك أن خطر الإرهاب الإخواني، ليس في مقدمة مخاوفهم.. بل شيء آخر اسمه "الزعامة الثقافية" مقابل طموحات لزعامات سياسية تنقصها المشروعية الثقافية في بلد يحتل فيه "البريستيج الثقافي" مكانة مرموقة منذ الزعيم الحبيب بورقيبة، الذي -وللحقيقة ولأسباب ربما نرجسية- قد أولى الثقافة حق قدرها في بلد متواضع الثروات الطبيعية والإمكانات العسكرية.

السؤال الأهم، أمام هذا السجال الذي قد يبدو قديما متجددا، هو لماذا كان المنتج الفكري والثقافي قبل ثورات "الربيع العربي" أجدر وأنفع.. هل يتعلق الأمر بالتزام الحدود بين الثقافي والسياسي، أم أن "الطموح الزائد" قد أفسد المسألة؟

السلطة والنفوذ، وإلا فما تفسيرنا لمسألة المرجعية العقائدية، والمنطلقات النظرية التي يشرف عليها "مثقفون"، ويطالبون سياسيين في دائرة السلطة التنفيذية بعدم الحياد عنها داخل الانظمة الشمولية؟

معظم المثقفين العرب ما زالوا يتعاملون مع أفكارهم على أنها عقائد مقدسة، ويجلونها كشعارات طوباوية، وصايا والواح أيديولوجية على الحكام مراعاتها.

لا يعلم أغلب المثقفين العرب أن تحويل الأفكار الخصبة إلى واقع عملي يحتاج إلى عقول سياسية تنتهي بالفكرة إلى حلول ناجعة، وذلك لأن بعضهم من عبدة الأيديولوجيا والطوباوية، والممارسين لنوع من "الاستمراء الثقافي" البعيد عن إمكانيات الواقع المتاح، بالإضافة إلى جعلهم بحقيقة ما تعيشه جماهيرهم وتحلم به بعيدا عن سرير السلطة.

وبالعودة إلى النموذج الذي انطلقنا منه حول المثقف التونسي توفيق بن بريك، و"مرشحه للرئاسة" نبيل القروي، من قال لنا إن الأخير يأتمر بما يقوله الأول ويمليه عليه، وذلك ضمن سلطة المثقف المحنك على السياسي العز.. ألم يعرف التاريخ مثقفين صنعوا سياسيين مثلما تصنع عرائس الطين وأصنام آلهة من حلوى.

#### بالعودة إلى نموذج المثقف التونسي توفيق بن بريك، ومرشحه للرئاسة نبيل القروي، من قال لنا إن الأخير يأتمر بما يقوله الأول ويمليه عليه؟ ألم يعرف التاريخ مثقفين صنعوا سياسيين مثلما تصنع عرائس الطين وأصنام آلهة من حلوى

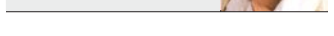
هذا عن تونس التي يفخر المدافعون عن ثورتها، بأنها تظل استثناء إقليميا، وبراها المغالون بأنها "شبه جزيرة ديمقراطية" في دول ما بات يُعرف بالربيع العربي، أما عن مصر، مركز الثقل العربي، ومنازلة التاريخية في التحولات السياسية والثقافية الكبرى، فالأمر يبدو غاية في الحساسية والتعقيد، ذلك أن التحديات التي تواجه المركز ليست، حتما، في حجم تلك التحديات التي تواجه الأوطان.

يعلم إعلامي ومثقف مثل توفيق بن بريك، وغيره في تونس، بأنه، وبالناكيد، ليس محمد حسين هيكل، وأن السياسي الذي يساند له ليس جمال عبدالناصر، وأن المرحلة الحالية ليست كتلك التي شملت تحديات إقليمية وعالمية كبرى كما هو الشأن في خمسينات وستينات القرن الماضي. لماذا نضخم هذه المقاربة على أنفسنا، ونم أوجه الشبه التاريخية بين تونس ومصر، والتي أشار إليها واعترف بها مفكرون وكتاب لبيرون على شاكلة طه حسين وغالي شكري وأنيس منصور، وحتى نجيب محفوظ، وغيرهم، في حقل حديثهم عن "مشروع نهضة"، ولا نعترف بأن الانتكاسات التي تصيب المثقف والسياسي، على حد سواء، في مصر، يمكن أن تصيب أقرانه في بلد صغير مثل تونس.

المثقف -رغم ندرته- كان شريكا للسياسي في هذين البلدين العربيين، وموتما على مشروع نهضوي تطويري منذ الخديوي إسماعيل في مصر، والمنصف باي في تونس، لكن مقولات مثل "دولة الاستقلال" و"السيادة الوطنية" و"مواجهة العدو" قد أفسدت العلاقة بين الثقافة والسياسة لصالح أبهة السلطة واستقطاباتها المتشابكة في الدولة الحديثة.

لم نعد نشهد مثقفا "يستترس" في سبيل الدفاع عن مشروع وطني يقوده سياسيون، ولم نعد نرى سياسيا يقرب خطابيه بمشروع ثقافي بل ال الأمر إلى سلطة تجند كل من "تخول له نفسه بالكتابة" في خدمة مآرب الحكم والبقاء على رأس الدولة.

تشوهت العلاقة بين المثقف والسياسي إلى حد المغازلة الرخيصة أو الحفاء المطلق، وأصبحت لغة التدجين أو الاحتواء هي السائدة، بسبب خلل أصاب الطرفين على حد سواء. لا ينبغي للواحد أن يعترف بأن الثقافة هي شكل من أشكال طلب

حكيم مرزوقي  
كاتب تونسي

منذ أيام قليلة، ظهر الكاتب والصحافي التونسي توفيق بن بريك، برفقة رئيس حزب "قلب تونس" نبيل القروي، خلال إيداع هذا الأخير لملف ترشحه للانتخابات الرئاسية في مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وراحت صورة هذا المناضل اليساري الذي عُرف بمعارضته الشرسة لنظام بن علي، على مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يرافق القروي، ضمن موكب يحمل الكثير من الرسائل والدلالات حول علاقة المثقف بالسياسي الطامح إلى السلطة، وليس القاض عليها، خصوصا في مناخ ديمقراطي ناشئ، لم يعد فيه المثقف مكرها، ولا مجبرا على المسaire، وانتهاج التقية السياسية.

مثقفون وفنانون آخرون، وكثيرون في تونس، شملتهم حالة الإصطفا مع هذا السياسي أو ذاك، ودون أن يكون "السيف مسلطا على رقابهم" بل هم "أحرار" اليوم أكثر من أي وقت مضى.. فهل أخفقت العصا وبقيت الجزرة؟ أم أن المسألة تعدت هذه المتلازمة التقليدية في اتجاه آخر، يخص نوعا من لعبة شد الحبل بين المثقف والسياسي، ومن يا ترى يفوز في الآخر، ويجره إلى مواقفه لتعزيز رأيه وخدمة مشروعه؟

هذا عن تونس التي يفخر المدافعون عن ثورتها، بأنها تظل استثناء إقليميا، وبراها المغالون بأنها "شبه جزيرة ديمقراطية" في دول ما بات يُعرف بالربيع العربي، أما عن مصر، مركز الثقل العربي، ومنازلة التاريخية في التحولات السياسية والثقافية الكبرى، فالأمر يبدو غاية في الحساسية والتعقيد، ذلك أن التحديات التي تواجه المركز ليست، حتما، في حجم تلك التحديات التي تواجه الأوطان.

يعلم إعلامي ومثقف مثل توفيق بن بريك، وغيره في تونس، بأنه، وبالناكيد، ليس محمد حسين هيكل، وأن السياسي الذي يساند له ليس جمال عبدالناصر، وأن المرحلة الحالية ليست كتلك التي شملت تحديات إقليمية وعالمية كبرى كما هو الشأن في خمسينات وستينات القرن الماضي. لماذا نضخم هذه المقاربة على أنفسنا، ونم أوجه الشبه التاريخية بين تونس ومصر، والتي أشار إليها واعترف بها مفكرون وكتاب لبيرون على شاكلة طه حسين وغالي شكري وأنيس منصور، وحتى نجيب محفوظ، وغيرهم، في حقل حديثهم عن "مشروع نهضة"، ولا نعترف بأن الانتكاسات التي تصيب المثقف والسياسي، على حد سواء، في مصر، يمكن أن تصيب أقرانه في بلد صغير مثل تونس.

المثقف -رغم ندرته- كان شريكا للسياسي في هذين البلدين العربيين، وموتما على مشروع نهضوي تطويري منذ الخديوي إسماعيل في مصر، والمنصف باي في تونس، لكن مقولات مثل "دولة الاستقلال" و"السيادة الوطنية" و"مواجهة العدو" قد أفسدت العلاقة بين الثقافة والسياسة لصالح أبهة السلطة واستقطاباتها المتشابكة في الدولة الحديثة.

لم نعد نشهد مثقفا "يستترس" في سبيل الدفاع عن مشروع وطني يقوده سياسيون، ولم نعد نرى سياسيا يقرب خطابيه بمشروع ثقافي بل ال الأمر إلى سلطة تجند كل من "تخول له نفسه بالكتابة" في خدمة مآرب الحكم والبقاء على رأس الدولة.

تشوهت العلاقة بين المثقف والسياسي إلى حد المغازلة الرخيصة أو الحفاء المطلق، وأصبحت لغة التدجين أو الاحتواء هي السائدة، بسبب خلل أصاب الطرفين على حد سواء. لا ينبغي للواحد أن يعترف بأن الثقافة هي شكل من أشكال طلب

